نضال العمال

نشرة تصدر عن اتحاد نضال العمال الفلسطيني

العدد "43" العمال هم حراس الفكرة و أيقونة الثورة السبت 12 تموز -2025

دعوة ملحة لمعالجة قضايا العمال المستعصية

الـمـوقـف:

دعوة ملحة لمعالجة قضايا العمال المستعصية

في ظل تحولات اقتصادية واجتماعية متسارعة، لا يزال العمال في قلب الصراع من أجل حقوقهم المشروعة، اليوم، يواجه العمال في مختلف القطاعات تحديات غير مسبوقة، تهدد مكتسباتهم وتزيد من معاناتهم اليومية، من الأجور المتدنية إلى ظروف العمل القاسية، ومن غياب الحماية الاجتماعية إلى تدهور البيئة القانونية التي تحمي حقوقهم، تتزايد الضغوط على الطبقة العاملة التي تكافح للبقاء على قيد الحياة في عالم يزداد فيه التفاوت الاقتصادي بشكل فاحش.

ومن أبرز التحديات التي تواجه العمال في الوقت الحالي هي الأجور المتدنية التي لا تكاد تواكب متطلبات الحياة الأساسية، في ظل غلاء الأسعار والتضخم المتزايد، يجد العمال أنفسهم عالقين في حلقة مفرغة من الفقر والعوز، وعلى الرغم من ارتفاع تكاليف المعيشة، فإن الأجور غالباً ما تظل ثابتة أو لا تتماشى مع الواقع الاقتصادي، مما يهدد استقرار الأسر العاملة وقدرتها على توفير حياة كريمة.

ومن جانب آخر، يعاني العمال من تزايد هشاشة العمل وعدم الاستقرار الوظيفي. أصبح العديد من العمال في القطاع الخاص عرضة للتوظيف غير الدائم أو العمل بنظام العقود المؤقتة، مما يجعلهم في حالة من القلق المستمر بشأن المستقبل، وهذا الوضع يؤثر على قدرتهم على التخطيط لحياتهم الشخصية والمهنية، ويزيد من صعوبة الحصول على مزايا اجتماعية أو تأمين صحي مناسب.

وإنّ ظروف العمل في العديد من القطاعات لا تزال بعيدة عن المعايير الأساسية التي تضمن للعمال بيئة آمنة وصحية، فغالباً ما يعاني العمال من ساعات عمل طويلة، وتعرضهم لمخاطر صحية بسبب ظروف العمل السيئة، سواء كانت في المصانع، مواقع البناء، أو أي قطاع آخر يتطلب العمل البدني المكثف، في الوقت الذي يجب أن تكون فيه معايير السلامة والصحة المهنية أولوية، نجد أن الكثير من الشركات تتهرب من مسؤولياتها تجاه عمالها، مما يعرضهم للإصابات والأمراض المهنية التي يمكن أن تستمر مدى الحياة.

ورغم وجود بعض القوانين التي تهدف لحماية حقوق العمال، إلا أن تنفيذ هذه القوانين ما يزال يعاني من العديد من الثغرات والضعف في الرقابة، ففي كثير من الحالات، يواجه العمال صعوبة في الدفاع عن حقوقهم بسبب ضعف النقابات العمالية، ونقص الدعم الحكومي، والخوف من الانتقام الوظيفي في حال رفعوا أصواتهم ضد استغلالهم أو مطالباتهم بتحسين الأوضاع، هذا المناخ من القمع والخوف يجعل العديد من العمال يلتزمون الصمت، رغم معاناتهم اليومية.

من هنا، ينادي اتحاد نضال العمال الفلسطيني جميع القوى المجتمعية والسياسية بتوحيد الجهود لإيجاد حلول جذرية للتحديات التي يعاني منها العمال، ويجب على الحكومات اتخاذ خطوات ملموسة لضمان حقوق العمال وتحسين ظروفهم المعيشية، عبر رفع الحد الأدنى للأجور، وتنظيم ساعات العمل، وتعزيز آليات حماية العمال من خلال قوانين صارمة تحسن من شروط العمل وتعزز الأمان الوظيفي.

كما أن من الضروري تفعيل دور النقابات العمالية في الدفاع عن حقوق العمال وتعزيز دورها في عملية اتخاذ القرار، فالنقابات تمثل صوت العمال في معركتهم من أجل حقوقهم المشروعة، ولا بد من تقويتها لكي تتمكن من مواجهة التحديات الراهنة.

إن قضايا العمال ليست مجرد مسائل اقتصادية أو اجتماعية، بل هي قضايا إنسانية بامتياز. فلا يمكن أن يتقدم المجتمع ولا أن يستقر إلا عندما يعيش العمال حياة كريمة، تحترم حقوقهم وتوفر لهم الأمان الوظيفي والمعيشي، لذا، فإن المعركة من أجل حقوق العمال هي معركة من أجل العدالة الاجتماعية والمساواة.

فلنستمر في نضالنا، ولنرفع أصواتنا متحدين ضد كل أشكال الاستغلال والظلم، ولنعمل معاً على بناء مجتمع أكثر عدلاً وكرامة لجميع العاملين.

الحرمان في غزة: من تجويع المعدة إلى اغتيال الكرامة

بقلم: مصطفى إبراهيم

أتعرفون ماذا يعني الحرمان لأهل غزة؟ الحرمان، في معناه اللغوي، هو المنع من شيء ما، لكنه في غزة يأخذ شكلاً أكثر قسوة، وشمولاً، وتجذّراً، ففي غزة، لا يحرم الناس من شيء محدد، بل من كل شيء، من الحياة، من الأمل، من الهدوء، من النوم، من رغيف الخبز، الطعام، من الماء، من الكهرباء، من الدواء، من الحركة، من دفء البيوت، والذكريات، ومن دفء العلاقات الإنسانية التي فككتها حرب الإبادة الجماعية، والاحتلال والتجويع المتعمد.

في غزة، لم يعد الحرمان حالة مؤقتة أو ظرفاً استثنائياً، بل تحوّل إلى منظومة عقابية ممنهجة، تُدار بوعي وعن سابق إصرار من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وتغلف بتبريرات أمنية وقانونية لا تصمد أمام أبسط المعايير الأخلاقية، إنها سياسة العقاب الجماعي، لا تخفي نفسها ولا تعتذر عن وحشيتها، بل تمضي بلا خجل في إذلال أكثر من مليوني إنسان محاصرين في منطقة ضيقة مزقها الاحتلال، وقلص مساحتها ويسيطر على 80% منها.

منذ سنوات طويلة، يعيش أهل غزة في واقع استثنائي لا نظير له في العالم، أكثر من 2.3 مليون إنسان يعيشون في مساحة لا تتجاوز 365 كم²، معزولين عن العالم، تحت رقابة صارمة وتحكّم كامل في المعابر والحدود، وفي أدق تفاصيل حياتهم، من الكهرباء والوقود إلى قائمة الأدوية والكتب المدرسية. في غزة، الحرمان ليس نتيجة الفقر، بل نتيجة سياسة مقصودة، ممنهجة، تفرضها إسرائيل كعقوبة جماعية، ويشارك فيها العالم بالصمت أو بالتواطؤ أو بتبريرات أمنية جوفاء.

في غزة، لا يوجد نقص في الغذاء بسبب غياب الإمكانيات الزراعية أو انهيار اقتصادي فحسب، بل لأن دخول المساعدات الغذائية والامدادات المختلفة بمقنن ومحكوم بإرادة الاحتلال، ليست المسألة مجرد حصار، بل قائمة انتظار طويلة لشاحنات الطحين والحليب والزيت والأرز، التي تُفحص واحدة تلو الأخرى، وتُحتجز أحياناً لأيام أو أسابيع بحجج أمنية واهية. وحتى عندما تدخل، لا تغطي الكميات الحد الأدنى من احتياجات السكان، خصوصاً في ظل التدمير الممنهج للبنية الزراعية والصناعية خلال دورات العدوان السابقة.

مشاهد الطوابير الطويلة على شاحنات الطحين، و"جولات الموت" والصراعات التي يخوضها الناس سيراً على الأقدام تحت القصف للحصول على كرتونة معلبات، لم تعد استثناءً، بل قاعدة، الجوع هنا ليس نتيجة ظرف طارئ، بل سياسة تجويع منظمة تُدار بدم بارد ولا ضمير.

قطاع غزة منطقة من أكثر المناطق عطشًا في العالم. أكثر من 95% من مياه الشرب غير صالحة للاستخدام البشري، حسب تقارير الأمم المتحدة، بسبب استنزاف الخزان الجوفي، وتدمير الاحتلال لمحطات التحلية، أو منع إدخال المعدات اللازمة لإصلاحها، تنتشر أمراض الكبد الوبائي والكلى والجلد والأمعاء بين الأطفال والكبار نتيجة المياه الملوثة، لكن ذلك لم يحرك ضمير العالم، ولا يدرج في قائمة "الكوارث العاجلة".

الاحتلال مستمر في تدمير عشرات آلاف البيوت، وتُسوى مدن وأحياؤها بالأرض، ويُجبر مئات الآلاف على النزوح مرات عديدة. والعائلات تبيت للنوم في الشوارع، في الخيام، أو ما تبقى من مدارس الأمم المتحدة التي تحولت إلى ملاجئ جماعية تفتقر لأبسط الشروط الآدمية، حتى البيوت التي لم تُدمر، صارت سجوناً صغيرة بسبب انقطاع الكهرباء، وانعدام الماء، وتراكم النفايات. في غزة، لا يوجد شيء اسمه "عودة إلى البيت" بالمعنى الآمن، فالبيت مهدد في أي لحظة، في أي غارة جوية.

الحرمان الصحي في غزة مأساة مكتملة الأركان، آلاف المرضى والمصابين، خاصة من مرضى السرطان والكلى، يموتون ببطء، لأن الأدوية غير متوفرة، أو لأنهم ممنوعون من السفر للعلاج في الخارج. الاحتلال يفرض شروط صارمة على المرضى ومرافقيهم، وكأن المرض تهديد، ما تبقى من مستشفيات القطاع، المحاصرة، تعمل في ظل نقص دائم في الكوادر والمعدات والمستلزمات الطبية، وتحولت إلى نقاط إسعاف تحت القصف.

غزة تتعرض لأشكال متعددة من الحرمان ومنها عدم القدرة على سرد الرواية، غزة لا تُشاهد كما هي، بل كما يراد لها أن تُعرض كحدث، تختزل المعاناة في صور إنسانية منفصلة عن السياسة وعن الحق الفلسطيني بالحرية وتقرير المصير، تُعرض صور الأطفال الجوعى كأنهم في فيلم وثائقي من عصور غابرة، لا كضحايا لاحتلال فاشي يفرض حصاراً وجودياً وجوعاً وموتاً، المنصات الإعلامية الغربية الكبرى، في معظمها، لا تتحدث عن السبب بل عن "المأساة"، وتدافع عن حق إسرائيل بالدفاع عن النفس، وكأن الغزيين اخترعوا الجوع والموت لأنفسهم.

مِــن مهــام النقــابيّ

بقلم: نبيل عكام

تؤثّر الأوضاعُ الاقتصادية والمعيشية المتأزّمة ونتائجها السلبية بشكلٍ كبير على مناحي حياة العمال كافة، حيث العمال هم الأكثر ضعفاً في مواجهة هذه الأزمات، جرّاء الكثير من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتحمّل النقابات مسؤولية حقوقية ذات طابع اجتماعي واقتصادي إزاءَ الطبقة العاملة التي تمثّلها. وبالانطلاق من هذه المسؤولية تحتاج الحركة النقابية إلى نقابيّين ذوي مواصفات وسمات لا بدّ أنْ تتوفّر لديهم، لكي تستطيع الحركة النقابية تطوير عملها النقابي، في تبنٍّ حقيقيّ لقضايا العمال وأنْ تواكب المتغيرات والتحدّيات التي تواجه العمال، فالنقابي الجديد اليوم لا بدّ له من معرفة الدور والمهمّة التي يجب أن يحملها النقابيّ لتمثيلِ العمّال والدفاع عن مصالحهم بكلّ ثقة وإيمان بحقوق العمال.

لذلك ينبغي على النقابيّين الصاعدين خلال هذه الدورة النقابية، المؤمنين بقضايا الطبقة العاملة أنْ يضعوا أمامهم مجموعة من القضايا يستطيعون من خلالها معرفةَ أوضاع الطبقة العاملة في المنشأة التي يعملون فيها، سواء كان في القطاع الخاص أو قطاع الدولة. ومنها القضايا المتعلّقة بالصحة والسلامة المهنية: التهوية، ودرجة الحرارة، وأماكن الراحة، والنظافة العامة، وضجيج الآلات، والأغبرة المعدنية وغيرها من العوالق، والرطوبة...إلخ. ومتابعة فاعلية الرقابة الحكومية إنْ وجدت أو التأمينات الاجتماعية على شروط الأمن الصناعي والظروف الصحية للمنشأة.

ومن الأسئلة التي تتعلق بالأمراض المهنية التي يعاني منها العمال في قطاع الدولة أو القطاع الخاص: هل مكان العمل مكتظ بالآلات؟ هل الآلات مجهزة بحواجز تمنع الحوادث؟ إذا كنت تعمل في معمل كيميائيّ أو معمل للصناعات المعدنيّة أو أيّ صناعة أخرى ذات مخاطر خاصّة، ما هي الإجراءات الوقائيّة التي اتخذها صاحب العمل؟ في حالة نشوب حريق، هل هناك منافذ للنجاة كافية؟ في حالة وقوع حادث في العمل، هل صاحب العمل ملزم قانوناً بتعويض العامل أو أسرته. هل لديك قائمة بالحوادث التي وقعت خلال العمل بالمنشأة؟ هل توجد خدمة طبية في المنشأة؟

وبما يخصّ الأجور: هل تسدّد أجور العمّال شهرياً أم أسبوعياً أم يومياً؟ وكذلك هل تسدّد التعويضات المختلفة من عمل الإضافي وطبيعة عمل ومخاطر المهنة وغيرها؟ وهل أجور النساء العاملات متساوية مع أجور العمال الرجال؟

في شؤون العمل: معرفة عدد العاملين، وما هي أعمارهم وما هي نسبة العاملات فيه والأطفال أيضاً؟ العقود التي تربط العمال مع صاحب العمل فردية أم جماعية؟ هل يتم تطبيق قوانين العمل النافذة وخاصة التأمينات الاجتماعية؟ وهل يلتزم أرباب العمل بهذه القوانين بشكل كامل أم جزئي؟ ما هو الوقت الذي يقضيه العامل في العمل بما فيه الذهاب إلى العمل والعودة إلى المنزل؟ معرفة قانون التأمينات الاجتماعية وتعليماته التنفيذية، والتحقق من أن جميع العمال في المنشأة مشمولين بمظلته، وهل تخضع الأموال المحصّلة لهذه المؤسسة لمراقبة العمال؟

معرفة الحقوق العمّالية وقوانين العمل النافذة أو التي تصدرها الحكومة، وفيما إذا كانت تصب في مصلحة العمّال أم لا. هل مفتشو العمل يقومون بواجباتهم نحو العمال؟ هل تعرف حالات تدخّلت فيها الحكومة لحماية العمال من مخالفات أرباب العمل وتحالفاتهم غير القانونية؟ إنّ من يتطوّع لخدمة العمّال وقضاياهم من خلال النقابة عليه أنْ يكون مقتنعاً بما يقوم به، وقادراً على قيادة العمل النقابي لضمان استمراريّة هذا العمل بطريقة سليمة.

نداء إلى الشركاء الاجتماعيين تجاه العمال الفلسطينيين

بقلم: أسامة شنارة

في قلب المعاناة، وتحت شمس العدالة التي ما زالت غائبة، يقف العامل الفلسطيني حاملاً في يده معول الكدح، وفي قلبه شوقٌ إلى الكرامة، فهو لا يطلب ترفاً، ولا يسعى إلى امتياز، بل يسير خلف قوته اليومي، ترفرف فوق جبينه راية الصبر، وينبض في عروقه نداء الحياة.

هنا، تتجلى مسؤولية الشركاء الاجتماعيين – من مؤسسات ونقابات وأصحاب عمل – مسؤولية أخلاقية قبل أن تكون قانونية، ونداء إنساني يعلو فوق كل اعتبارات الربح والخسارة، إن صمتهم عن الانتهاك، وتراخيهم عن الإنصاف، لا يضيف إلا وجعاً إلى أوجاع العامل الذي تتقلب به الظروف بين حرمان من الحقوق وتضييق في الأرزاق.

أيها الشركاء، إن العامل الفلسطيني ليس رقماً في دفتر الحسابات، بل إنسان يملك الحق في الأمان، في الأجر العادل، في بيئة تحفظ كرامته وتؤمّن له ولأسرته حدا أدنى من الحياة الكريمة، من يزرع بيديه، ويشيّد بأصابعه، ويعرق من أجل رفعة الاقتصاد، يستحق أن ينصف لا أن ينسى، وأن يذكر لا أن يهمّش.

أين أنتم من وجع هؤلاء، أين موقفكم من التمييز، ومن استغلال الحاجات، ألم يئن للعدالة أن تأخذ مجراها، وللمسؤولية أن تنهض من سباتها، فإن الحق لا يمنح بالتمنّي، بل ينتزع بإرادة حرة، ومسؤولية صادقة، وتضامن حيّ لا يعرف الخذلان.

إننا اليوم لا نكتب بياناً سياسياً، بل نخطّ بحروف الضمير صرخة إنسانية، نداءً للكرامة، واستغاثة من زمن اختلطت فيه المصالح بالمبادئ، فانهضوا، وكونوا على قدر اللحظة، ولتكن مواقفكم مرآةً لما تبقى من ضوء في هذا العالم المعتم.

افتحوا الأبواب للعامل الفلسطيني لا كضيف، بل كشريك في البناء، وأعيدوا له حقوقه، قبل أن يعيد التاريخ محاكمته لمن تجاهلوه، فالعدالة لا تموت، وإن نامت، والشعوب لا تنسى، وإن صمتت.

على طريق العدالة: نداء إلى الضمير الفلسطيني

بقلم: موفق دراغمة

في وطن ما زالت جراحه مفتوحة، وأحلامه معلّقة بين الأرض والسماء، يقف الإنسان الفلسطيني متكئاً على صبره، محتمياً بالأمل، سائلاً: أما آن لهذا الوطن أن يحمي أبناءه من السقوط في هاوية الحاجة، وأن يكتب في دستوره بأن الكرامة ليست رفاهية، بل حق لا يمس.

في كل زقاق من فلسطين، عيون تتطلع إلى غدٍ لا يسأل فيه الشيخ عن دوائه، ولا الطفل عن دفء الشتاء، ولا العاملة عن أمانها إن مرضت، أو تقاعدت، أو تُركت في منتصف الطريق، وهنا تبدأ الحكاية، من الضمان الاجتماعي، من بيت العدالة الذي يبنى لا بالحجارة، بل بسياسات تحفظ للناس حياتهم، وتقيهم عثرات الزمن وتقلبات المصير.

والضمان الاجتماعي ليس بنداً إدارياً يدوّن على الورق، بل هو عهد بين الدولة ومواطنيها، عقد أمان تسنده الإرادة، ويثبّته العدل، هو أن يشعر العامل أنّ عرقه لا يهدر، والمزارع أن أرضه لا تنسى، والمسن أن شيخوخته ليست نهاية، بل بداية راحة بعد طول تعب.

أيها القابضون على زمام القرار، أليس في ضمير الوطن متسعٌ لثورة عدالة، أليست فلسطين – التي تعبت من الظلم الخارجي – أولى بأن تُنصف أبناءها في الداخل؟ نعلم أن الاحتلال ثقيل، وأن الأزمات متراكمة، لكن العدالة لا تُؤجّل، ولا تكتمل حرية الوطن إن كان نصف شعبه محروماً من أبسط مقومات العيش الكريم.

العدالة الاجتماعية ليست شعاراً نردده في الندوات، بل خبزٌ يومي، وسقفٌ يأوي الضعفاء، وصوتٌ لا يخذل الفقراء، إنها روح القانون، وملح السياسات، ومقياس رقي الأمم، وفلسطين لا تحتاج فقط إلى حكايات الصمود، بل إلى مشاريع تحفظ الكرامة وتبني مستقبلاً يليق بتضحيات الناس.

فلنبدأ من الآن، لنشرّع قانوناً عادلاً للضمان الاجتماعي، يحمي من لا سند له، ويحتضن من أرهقته الحياة، ولنعلّق على جدران مؤسساتنا شعاراً جديداً: لا حرية بدون عدالة، ولا وطن بدون كرامة.

المرأة العاملة في الكويت بين تهميش النقابات واغتراب الحراك النسوي: نحو مسار نقابي أكثر عدالة

بقلم: هلا عبد الله – الكويت

رغم مرور أكثر من ستة عقود على نشأة العمل النقابي والمؤسسات النسائية في الكويت، لا تزال المرأة العاملة تقف على هامش المسارين معاً، بلا تمثيل حقيقي داخل النقابات، ولا صوت فعّال داخل الحراك النسوي الرسمي، فالتمثيل النقابي ظل محصوراً في الذكور، وتحوّلت النقابات إلى أطر تقليدية تشتغل على قضايا الأجور والاستقرار الوظيفي من منظور طبقي ذكوري، دون اعتبار للتمييز البنيوي الذي تواجهه النساء في سوق العمل، وفي المقابل، فإن الجمعيات النسائية ركّزت على التثقيف وقضايا الأسرة، أو تمحورت حول خطاب "تمكين المرأة" الذي يخاطب النخب، ويتجاهل تماماً واقع النساء العاملات، خاصة في القطاعات غير الرسمية أو الهامشية.

هذا الانفصال بين الحراكين النقابي والنسوي، والذي تراكم عبر الزمن، أنتج فراغاً سياسياً وتنظيمياً واسعاً، ترك النساء العاملات دون مظلة نضالية حقيقية تعبّر عن مصالحهن، أو تدافع عن حقوقهن، وفي هذا المقال، نسلّط الضوء على هذا الفراغ، ونناقش أسبابه وتجلياته في السياق الكويتي، كما نطرح أسئلة حول الحاجة إلى مسار نقابي أكثر عدالة وشمولاً، يُعيد رسم الأولويات، ويعيد بناء الهياكل من الداخل، ويفتح المجال أمام النساء العاملات ليمارسن دوراً نضالياً من موقع القوة لا من موقع الضحية.

نقابات بلا نساء: تاريخ التمثيل الناقص: منذ بداياتها في ستينيات القرن الماضي، تأسست النقابات العمالية في الكويت ضمن مناخ سياسي اتسم بالحراك الوطني والاهتمام بقضايا العدالة الاجتماعية. لكن رغم طابعها التقدمي، إلّا أن اهتماماتها انحصرت في تحسين الأجور إلى تثبيت الحقوق الوظيفية للذكور، دون أي حضور يُذكر للنساء في صفوفها أو قياداتها، ومع دخول أعداد متزايدة من النساء إلى سوق العمل، لم تحدث النقابات أي تحوّل جوهري في بنيتها أو في خطابها. ظل العمل النقابي محصوراً في دوائر ذكورية مغلقة، تنظر إلى قضايا النساء العاملات على أنها "اجتماعية" لا تستحق أن تدرج ضمن جدول الأعمال النقابي.

وقد يُقال بإن غياب النساء عن النقابات في تلك المرحلة – أي خلال الستينيات- كان يُعزى جزئياً إلى واقع سوق العمل آنذاك، حيث كانت أعداد النساء العاملات محدودة، لكن حتى في ذلك السياق، كان من المفترض أن يشكّل وجود النساء، ولو بأعداد قليلة، دافعاً لطرح قضاياهن وتمثيلهن نقابياً، أما اليوم، بعدما أصبحت النساء يشكّلن أكثر من نصف القوى العاملة، فإن استمرار هذا التهميش لم يعد له أي مبرر.

حتى حين بدأت بعض النقابات بإنشاء "لجان نسائية"، جاءت هذه الخطوة أقرب إلى "ديكور تنظيمي" منها إلى آلية تمكين حقيقية. فقد أُسندت إليها مهام شكلية مثل تنظيم أنشطة جانبية كاحتفاليات المناسبات العامة والمبادرات الخيرية، دون أي صلاحيات للتفاوض أو التأثير على السياسات الداخلية للنقابة، يُضاف إلى هذا الإقصاء القائم على النوع الاجتماعي، تهميش آخر لا يقلّ عمقًا: وهو المنع القانوني لانخراط العمالة غير الكويتية في العمل النقابي. فالقوانين السارية لا تسمح للمقيمين والمقيمات بالانضمام إلى النقابات أو الترشح داخل هيا كلها، رغم أنهم يشكّلون الغالبية الفعلية من القوى العاملة في قطاعات حيوية كالتعليم، الرعاية الصحية، والعمالة المنزلية.

هذا التمييز المزدوج – على أساس النوع والمواطنة – جعل من النساء العاملات غير الكويتيات الفئة الأكثر هشاشة، والأقل تمثيلاً، والأبعد عن أدوات الدفاع عن حقوقهن، سواء داخل النقابات أو خارجها.

الحراك النسوي المؤسساتي: من التثقيف إلى التمكين الرمزي: بالتوازي مع نشوء النقابات، شهدت الكويت في الستينيات أيضاً تأسيس أولى الجمعيات النسائية، مثل الجمعية الثقافية الاجتماعية النسائية وجمعية النهضة. وقد مثّلت هذه الجمعيات النساء من الطبقة البرجوازية والوسطى، وانصبّ اهتمامها على قضايا التثقيف، والعمل الخيري، والدور الأسري، دون أن تنخرط فعلياً في قضايا النساء العاملات أو في ربط النضال النسوي بالسياق الاقتصادي والطبقي.

مع تصاعد التيارات الدينية في الثمانينيات، برزت جمعيات نسائية ذات طابع محافظ، مثل "جمعية بيادر السلام"، قدّمت تصوراً لدور المرأة محصوراً في المجال الأسري، بوصفها زوجة وأماً، وغابت تماماً عن خطابها مفاهيم المساواة، والتحرر، والنضال الاجتماعي، لكن التسعينيات أعادت الزخم لقضية الحقوق السياسية للمرأة، خاصة بعد الغزو العراقي، حيث لعبت النساء أدواراً محورية في الدعم الشعبي والمجتمعي، بدأت تظهر مبادرات ميدانية جريئة، من إنشاء مكاتب اقتراع رمزية، إلى اعتصامات ومطالبات تشريعية شاركت فيها طالبات، موظفات، وناشطات من خلفيات ثقافية واجتماعية متعددة، بدعم من بعض التيارات السياسية والمجموعات الطلابية، ثم جاءت محطة 2005، التي اعتُبرت علامة فارقة بإقرار حقّي التصويت والترشيح للنساء، ورغم أهمية هذا الإنجاز السياسي، إلّا أن ما تلاه كان صعوداً لتيار نسوي نخبوي جديد، تبنى خطاب "تمكين المرأة" كمطلب تنموي، يركّز على تعزيز حضور النساء في المناصب العليا ومجالس الإدارة، دون أن يتقاطع مع واقع النساء العاملات في القطاعات الدنيا أو الهامشية.

هذا التحوّل عمّق من عزلة النساء العاملات، وتركهن خارج معادلة التأثير، ففي الوقت الذي تجاهلت فيه النقابات قضاياهن كأولويات نقابية، لم تقم الجمعيات النسائية بتمثيلهن بوصفهن فاعلات أساسيات في الحقل العام، بل غالباً ما اختُزل حضورهن في خطابات رمزية لا تمسّ واقعهن اليومي.

ما الذي يُقصي النساء من العمل النقابي؟ لا يكفي أن نتحدث عن غياب النساء داخل النقابات من زاوية الإحصاءات والتمثيل، بل من الضروري أن نحلّل الأسباب البنيوية والاجتماعية والسياسية التي تجعل انخراط النساء في الفعل النقابي معقّداً وهامشياً.

أول هذه الأسباب هو العقلية الذكورية المترسّخة داخل النقابات نفسها. ففي كثير من الأحيان، يُنظر إلى مشاركة المرأة في العمل النقابي على أنها استثناء لا قاعدة، أو على أنها ترف تنظيمي يُمنح للزينة لا للمنازعة. هذه النظرة تُنتج بيئة عمل لا ترحّب بالنساء كفاعلات أساسيات، بل تتعامل مع وجودهن كمجرد "إضافة" تكميلية.

ثانياً، تلعب العوامل القانونية دوراً كبيراً في عرقلة مشاركة النساء، خصوصاً غير الكويتيات، اللواتي يُشكّلن النسبة الأكبر من القوة العاملة في القطاع الخاص. ورغم هذا الحضور الكثيف، تُقصى غير المواطنات من العمل النقابي بسبب القوانين التي تمنع انضمامهن أو تسجيل عضويتهن داخل النقابات، التي تقتصر رسمياً على الكويتيين والكويتيات فقط. هذا المنع الصريح يحرم قطاعاً واسعاً من النساء من أي أداة دفاع جماعية عن حقوقهن.

ثالثاً، تواجه النساء ضغطاً اجتماعياً مضاعفاً، لا سيما في الأوساط الاجتماعية المحافظة التي لا تزال ترى في النشاط العام – خصوصاً المرتبط بالاحتجاج والمطالبة – سلوكاً "ذكورياً"، أو غير لائق "بأنثى محترمة". كثير من النساء يترددن في المشاركة خوفاً من نظرة المجتمع، أو من نظرة الأسرة، أو من تداعيات شخصية محتملة على سمعتهن.

رابعاً، تثقل الأعباء المنزلية كاهل النساء وتحدّ من قدرتهن على الانخراط العام. فالموازنة بين العمل، والرعاية الأسرية، والنشاط النقابي تتطلب بيئة داعمة، لا توفرها لا المؤسسات ولا التشريعات، ولا حتى الثقافة المجتمعية.

أخيراً، لا يمكن إغفال غياب التكوين السياسي والنقابي الموجّه للنساء. فمعظم النقابات لا تستثمر في تدريب الكوادر النسائية أو تمكينهن تنظيمياً. وحتى من تمتلك الرغبة في الانخراط، كثيراً ما تُترك وحدها دون دعم، فتتراجع أو تُدفع للتهميش.

كل هذه العوامل – حين تتقاطع – لا تخلق فقط إقصاءً من الخارج، بل تبني داخلياً شعوراً بالعجز أو بعدم الأهلية، وهو ما يعمّق أزمة التمثيل، ويجعل من النساء المستبعدات اليوم، غائبات عن الغد أيضاً، إنْ لم يتم تفكيك هذه المنظومة من الجذر.

لماذا تصبح العدالة النقابية مستحيلة دون صوت النساء؟ النساء العاملات لا يُقصين فقط من مواقع القرار، بل يُتركن أيضاً بلا أدوات جماعية تدافع عن حقوقهن، وتضع واقعهن الاقتصادي والاجتماعي في صلب النضال العمالي، والنساء في القطاعين العام والخاص يعانين من فجوات في الأجور، ومن أشكال متعددة من التمييز غير المعلن، خصوصاً في ما يتعلق بالترقيات والمناصب القيادية، حيث يُفضل الذكور على حساب الكفاءات من النساء، بغض النظر عن المؤهلات أو سنوات الخدمة، وقد تتعرض النساء للتحرش أو تُجبرن على العمل في بيئات قاسية، تفتقر إلى الحد الأدنى من الحماية والمساءلة،مما يضاعف

العمال هم حراس الفكرة وأيقونة الثورة

من هشاشة أوضاعهن المهنية، كما أن غياب الحضانات في بيئات العمل يُحمّل النساء عبئاً مضاعفاً، ويجعل التوفيق بين العمل والرعاية الأسرية مسألة صعبة، لا تُؤخذ بعين الاعتبار في السياسات العمالية، أما في القطاع الخاص، حيث تشكّل النساء غير الكويتيات النسبة الأكبر من القوة العاملة، فإن التمييز يأخذ طابعاً أكثر حدّة وصراحة، فقد يُفضّل أرباب العمل العزباء على المتزوجة، ويتجنّبون توظيف الحوامل أو اللواتي يحتمل أن يحملن، خشية تحمّل تكاليف إجازة الأمومة المدفوعة. وفي حالات كثيرة، تُفصل النساء أو يُجبرن على الاستقالة، لا لسبب سوى أنهن أصبحن – في نظر أرباب العمل – عبئاً محتملاً. هذا التمييز لا يُعلن صراحة، لكنه يُمارَس بأعذار إدارية ملفّقة: "قلة الإنتاجية"، "الظروف التشغيلية"، أو "عدم الانسجام مع بيئة العمل". لكن جوهره يبقى تمييزاً اقتصادياً جندرياً، يحمّل النساء تكلفة أدوارهن الإنجابية، وكأن الحمل أو الزواج يُفقدهن صلاحية العمل، ويجعلهن "غير ملائمات" في عين السوق.

في ظلّ هذا المشهد، لا تعني الحاجة إلى نقابات تعبر عن النساء بناء كيانات خاصة بهن، بل تعني إعادة صياغة البيت النقابي من الداخل، ليكون أكثر ديمقراطية، وتمثيلاً، وعدالة، فلا عدالة نقابية دون تمثيل فعلي للنساء العاملات، ولا تحرر نسوي دون مواجهة شروط العمل غير العادل، ولا نضال نقابي شمولي دون تيار نقابي يدرج قضايا النساء العاملات في قلب النضال المشترك.

نحو نقابات لا تقصي النساء: خطوات أولية للتغيير من الداخل: لأجل بناء مسار نقابي أكثر عدالة وشمولاً، لا يكفي أن نرصد مكامن الخلل، بل نحتاج إلى العمل على تطوير أدوات وبدائل تنطلق من واقع النساء العاملات، وتخاطب احتياجاتهن الحقيقية، وفي هذا السياق، يمكن طرح عدد من الخطوات الأولية:

• تشكيل كتل نسوية قاعدية داخل النقابات، لا بهدف العزل، بل لبناء قوة داخلية قادرة على فرض قضايا النساء ضمن الأولويات النقابية، وكسر الطابع الذكوري المهيمن على الهياكل والخطاب.

• إطلاق برامج تكوين وتثقيف نقابي موجّه للنساء، يعزز من الوعي بالحقوق، ويكسر الحواجز النفسية والتنظيمية التي تعيق المشاركة، خاصة في ظلّ غياب الدعم المؤسسي.

•الانفتاح على العاملات غير الممثلات نقابياً، خصوصًا في القطاع الخاص والاقتصاد غير المنظم، والاستماع لتجاربهن ومطالبهن، والسعي لتبنّي هذه المطالب كقضايا ذات أولوية، هذا الانفتاح يجب أن يكون خطوة أولى في اتجاه أوسع، يهدف إلى صياغة تصور قانوني وتنظيمي يُفضي في النهاية إلى بلورة تصورات قانونية وتنظيمية تتيح لهن الانضمام إلى النقابات، وتضمن لهن الحماية النقابية، عبر تعديل القوانين القائمة، أو آليات عضوية بديلة.

• دمج قضايا مثل الأجور المنخفضة، التحرّش في أماكن العمل، إجازات الأمومة، غياب الحضانات، والتمييز ضد المقيمات في الخطاب النقابي، بوصفها قضايا جوهرية لا هامشية.

• تنظيم حملات ضغط وتضامن ميدانية ورقمية، تسلّط الضوء على الانتهاكات التي تتعرض لها النساء في سوق العمل، وتُعيد قضاياهن إلى دائرة النقاش العام.

ما نحتاجه ليس فقط فتح الباب أمام النساء لدخول النقابات، بل إعادة صياغة هذا البيت النقابي من جديد، ليكون أكثر ديمقراطية، وتمثيلاً، وعدالة. فالمعركة ليست فقط مع العقلية الذكورية داخل الهياكل، بل أيضاً مع الأنظمة الاقتصادية التي تفرض الهشاشة، وتُبقي النساء العاملات في أسفل السلم بلا حماية ولا صوت.

خاتمة: في ظلّ واقع نقابي يهمش النساء، وواقع نسوي يغفل عن العاملات، تصبح الحاجة إلى إدماج قضايا النساء العاملات في صلب النضال النقابي أكثر من مجرد مطلب، إنها إعادة تعريف للعمل النقابي نفسه، فالحديث عن الإنصاف داخل النقابات يظل فارغاً ما لم توضع أوضاع العاملات في موقع مركزي، وما لم تتحول مطالبهن من هامشية إلى أولوية، ولأن النضال العمالي لا يكتمل بنصف الطبقة، فإن إدماج هذا البعد النسوي في العمل النقابي في الكويت والمنطقة هو الخطوة الأولى نحو نضال جذري عادل وشامل... نضال لا يكتفي بالمطالبة بحقوق مجزأة، بل يعيد رسم ملامح العدالة من جذورها.

عمال فلسطين في قبضة الحصار والحرب

بقلم: حسن جلايطة

في أرض اعتادت على شقّ الحياة من صخور الموت، يقف العامل الفلسطيني كأحد آخر الشهود على وجع متجذر في جسد الوطن، يحمل معوله في الصباح، لا ليكسر الحجر فحسب، بل ليكسر القيد، وليعاند الحصار، ويقاتل من أجل رغيف يخبز بعرق ممزوج بالخوف والصبر.

في فلسطين، لم يكن العمل يوماً وسيلة للرزق فقط، بل صار فعل مقاومة في زمن تساوى فيه الجوع والرصاص، فالعامل الفلسطيني يحاصر من كلّ الجهات، من جدار يفصل القلب عن أطرافه، ومن حواجز ترهب خطواته وترهق عمره، ومن بطالة تطحن كرامته كما تطحن الرياح البذور في أرض عطشى.

أما الحرب، فهي لا تميّز بين عامل وطالب وطفل، حين تقصف الطائرات، يدفن المصنع تحت الأنقاض، وتنسف الحِرَف، ويغدو الشارع الذي شهد كدّه مسرحاً للمأساة، وكلما اشتدّت الحملة، ضاق الخناق، وتحوّلت الأيادي التي اعتادت حمل أدوات البناء والزراعة إلى أياد تبحث في الركام عن بارقة أمل.

ثم يأتي الحصار، لا كجدار ماديّ فقط، بل كطوق خانق على الاقتصاد والحياة، وعمال غزة يمنعون من الوصول إلى فرص العمل خلف الحدود، ويحاصرون في سجن كبير يسمّى "القطاع"، بلا كهرباء كافية، بلا مواد أوليّة، بلا أمن وظيفي، ويصطفون عند المعابر ساعات طويلة، لا في انتظار الدخول إلى أماكن عملهم، بل في انتظار السماح لهم بالحلم.

وتزداد الصورة قتامة مع العقاب الجماعي، حيث يستخدم العامل الفلسطيني كورقة ضغط سياسية، فيمنع من العمل بذريعة الأحداث الأمنية، ويفصل من وظيفته إذا ما رفع صوته، وتفرض عليه قيود لا تليق بكرامة الإنسان، أما العمال الذين يعملون داخل الأراضي المحتلة، فيخضعون لنظام تصاريح إذلاليّ، يحملون فيه هويتهم كمتهمين لا كأفراد يبحثون عن لقمة العيش.

ورغم كلّ ذلك، ينهض العامل الفلسطيني كل صباح، كأنّه يحفر في الغيم درباً، ويقود عربته وسط الركام، ويعلم أبناءه أن الشرف ليس في المال، بل في السعي إليه بشرف، فهو المقاوم بصمته، والثائر بأظافره، والشاهد على أن الإنسان حين يحبّ تراب وطنه، يستطيع أن يزرع فيه الحياة رغم كلّ عواصف الموت.

أنين في صمت الليل

بقلم: جمال هماش

هناك في زوايا المدينة، وعلى أرصفة الطرقات، يتسلل أنينٌ هادئ لا يسمعه إلا من يعرف معنى الألم الحقيقي، هو أنين العامل الفلسطيني العاطل عن العمل، ذلك الإنسان الذي يملك اليد ولكن بلا فرصة، ويمتلك الحلم ولكن بلا سبيل.

في وجهه، تتجلى علامات الصبر، وفي عينيه قصص انتظار بلا نهاية، ينهض كل صباح بحثاً عن لقمة عيش، يطرق الأبواب التي لا تُفتح، ينتظر بين الأمل واليأس، يحاول أن يشتري لنفسه وزوجته وأطفاله حياة كريمة، لكنه يلمس مرارة الرفض وباردة الحقيقة.

ليس العاطل عن العمل مجرد رقم في إحصائيات، بل هو قلب ينبض بالحسرة، وعقل يتلوى في انتظار فرصة تعيد إليه الاعتبار، وتمنحه حقه في الكرامة، هو ذلك الجندي المجهول في معركة الحياة، الذي لا سلاح له سوى عزيمته، ولا درع له إلا إرادته.

ألم ينظر أحد إلى أنينه.. ألم يسمع صرخته الخفية.. في صمته تكمن معاناة مجتمع بأسره، وفي عطاله تهتز أركان الأسرة والوطن، هو يعاني من جحيم البطالة كما يعاني من غربة الذات، إذ لا شيء أكثر وجعاً من أن تكون حاضراً بلا عمل، وأن تحمل عبء الحلم في قلبك وتراه يذبل يوماً بعد يوم.

وما يزيد الوجع أن يكون هذا العاطل إنساناً مثابراً، يحمل شهادته ككنز، يتمنى فرصة ليظهر قدراته ويساهم في بناء وطنه، لكنه يصطدم بحواجز الفرص المحدودة، وبظروف تحكمها سياسات غامضة وأوضاع معقدة.

إن أنين العامل الفلسطيني العاطل عن العمل هو نداء يستحق أن يسمعه الجميع: من الحكومات، والمؤسسات، والمجتمع، إنه صرخة تطالب بالعمل، بالفرصة، بالعدالة، وإنه دعوة للحياة التي لا تقاس بالأموال فقط، بل بحق الإنسان في أن يعمل ويعيش بكرامة.

فهل من مجيب.. وهل من من يسمع هذا الأنين ويسعى لتحويله إلى أمل، وجرح البطالة إلى بداية جديدة؟

أزمة العمال الفلسطينيين: بين البطالة، الحصار، وتصاعد الحرب

بقلم : محمد علوش

يعيش عمال فلسطين اليوم تحت وطأة أزمة غير مسبوقة، حيث تتداخل الأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتشكل واقعاً قاسياً يعاني منه هؤلاء العمال في كافة أنحاء الأراضي الفلسطينية، وإن تزايد معدلات البطالة، والقيود التي يفرضها الحصار، والتصعيد المستمر في الحرب والممارسات الاستعمارية للاحتلال، قد أسهمت في تدهور أوضاع العمال الفلسطينيين، وأعاقت فرصهم في الحياة الكريمة، لكنّ ما يزيد الطين بلة هو غياب العدالة الاجتماعية، وفشل المؤسسات المعنية في توفير حماية حقيقية للعمال من تبعات هذه الأزمات المتشابكة.

ولا يمكن لأي تحليل دقيق أن يغفل تأثيرات الحصار المفروض على قطاع غزة، أو تلك القيود الاقتصادية التي تفرضها السياسات الاحتلالية على الضفة الغربية، فالحصار المستمر على غزة منذ أكثر من عشر سنوات قد حول الآلاف من العمال إلى ضحايا البطالة المقنّعة، بينما أغلقت المصانع والشركات أبوابها في مواجهة صعوبة الحصول على المواد الخام وصعوبة التصدير، أما في الضفة الغربية، فإن الحواجز العسكرية وتضييق الحركة يحد من قدرة العمال على الوصول إلى أماكن عملهم، ما يزيد من تعقيد الوضع الاقتصادي.

لكن الأمر لا يتوقف هنا، فتصاعد الحرب وتكرار الاعتداءات العسكرية على القطاع والضفة يدمر البنية التحتية ويقتل آمال الشباب في بناء حياة مستقرة، كما أن استمرار هذه الحروب يقضي على الفرص الاقتصادية ويزيد من معدلات الفقر التي تطال شرائح واسعة من العمال.

وتشير التقارير الاقتصادية إلى أن نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية تتجاوز 25%، وهو رقم مرتفع جداً مقارنة بمعايير الدول الأخرى، وأكثر من ذلك، تشير البيانات إلى أن بطالة الشباب تتجاوز 50%، في ظل غياب فرص العمل، يجد العديد من الشباب أنفسهم في دوامة من الإحباط والفقر، ما يزيد من القلق الاجتماعي في مجتمع يعاني أساساً من التوترات السياسية والعسكرية.

وإن غياب العدالة الاجتماعية في فلسطين أصبح قضية مركزية في هذا السياق، فالعمال الفلسطينيون يعانون من انخفاض الأجور مقارنة مع تكلفة الحياة، فضلاً عن غياب الضمانات الاجتماعية الحقيقية التي تحميهم في أوقات الأزمات، كما أن العديد من العمال لا يتمتعون بحقوقهم الأساسية مثل التأمين الصحي، أو التأمين ضد البطالة، وهو ما يجعلهم في مواجهة قاسية مع الحياة اليومية.

تظل الممارسات القمعية للاحتلال الإسرائيلي جزءاً أساسياً من هذه الأزمة، حيث يعوق الاحتلال حركة العمال ويمنعهم من الوصول إلى أسواق العمل، كما أن سياسة الاستيطان المستمرة وتدمير الأراضي الزراعية تؤدي إلى فقدان مئات الآلاف من العمال مصدر رزقهم الأساسي، ما يزيد من معاناتهم ويؤثر سلباً على حياتهم وحياة أسرهم.

وفي هذا الوقت العصيب، يبرز دور النقابات الفلسطينية كأداة رئيسية للدفاع عن حقوق العمال، وإن النقابات لا تقتصر على مجرد المطالبة بتحسين الأجور أو شروط العمل، بل يجب أن تكون قوة ضاغطة على السلطات المحلية والدولية من أجل توفير حلول للأزمة الاقتصادية المستفحلة، وعلى رأسها توفير فرص العمل وتقديم الدعم العاجل للعمال المتضررين. كما يجب على النقابات أن تسعى لخلق تحالفات مع المنظمات الدولية والمؤسسات الحقوقية لضمان حقوق العمال الفلسطينيين في المحافل العالمية.

لا يمكن للعدالة أن تتحقق في ظل هذا الواقع القاسي الذي يعيشه العمال الفلسطينيون، لكنهم هم في ذات الوقت القادرون على مقاومة هذه الظروف وفرض مطالبهم في سبيل تحسين أوضاعهم، وإن وحدة الصف النقابي والتضامن الاجتماعي بين كافة فئات الشعب الفلسطيني هي السبيل الوحيد لتجاوز هذه الأزمة، وتحقيق العدالة الاجتماعية في فلسطين، وإننا بحاجة إلى وقفة جدية من جميع المعنيين، خاصة النقابات، لرفع الصوت عالياً ضد سياسات الاحتلال وتحديات البطالة والحصار، والعمل على تحقيق حقوق العمال في كافة المجالات، ودعم نضالهم المستمر من أجل مستقبل أفضل.